Route Educational & Social Science Journal

Volume 5(13),December 2018

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
20.11.2018	30.11.2018	1.12.2018

معضلة التمكين السياسي للمرأة في الجزائر

The dilemma of political empowerment of women in Algeria

- Socio Political Approach-

– مقاربة سوسيو سياسية –

عشي مريم

Achi Meriem

باحثة: جامعة العربي التبسي/ الجزائر

Researcher : University of Arabitbsi

ملخص:

إن تمكين المرأة استراتيجية حتمية و ملحة لتحسين أدائها مما ينعكس إيجابا على المجتمع ككل و يشعر التمكين السياسي المرأة بمسؤوليتها المجتمعية و الاعتماد على ذاتها و بالتالي تأهيلها لاتخاذ القرار و بلوغ مراكز عليا في المجتمع ، و لقد عملت الجزائر كغيرها من الدول السائرة نحو التقدم على إرساء قواعد لتمكين المرأة على مختلف المستويات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية من خلال تفعيل الآلية القانونية و التي تفرض أوضاع ممتازة للمرأة

في المجتمع ، لكن تعارض ذلك مع الوضع الاجتماعي السائد و النظرة النمطية للمرأة المتأثرة بالموروث الثقافي البائد و السلطة الذكورية المهيمنة مما جعل الهوة كبيرة و واضحة بين ما تنص عليه التشريعات و واقع المجتمع .

وهذا ما حاولنا دراسته في البحث المقدم من خلال مقاربة سوسيو – سياسية.

الكلمات المفتاحية: التمكين ، التمكين السياسي ، المرأة ، النظام الانتخابي الحصصي .

Abstract :

Enabling women is an imperative strategy to improve their performance,which is positively reflected on society,women's political empowerment feels their social responsibility and therefore prepares them for decision-making ,As in other countries,Algeria has worked to advance the establishment of rules to empower women at all levels through the actvation of the legal mechanism whch imposes excellent conditions for women in society.

However,this contrasts with the prevailing social situation and the social situation and the stereotypical view of women affected by the ancient cultural heritage and dominant male authority,which made the gap between the provisions of the laws and the reality of society, This is what we tried to study in our research through a sociopolitical approach.

Keywords : Empowerment , Political empowerment , women's , Electoral system.

مدخل:

اكتسب موضوع المرأة و تطوير دورها في المجتمع أهمية كبرى وتزامن هذا الاهتمام مع موضوع التنمية الشاملة في مختلف البلاد فتطورت النظرة للمرأة من حيث كونها شريك فاعل في الدفع بعجلة التنمية و الرفاه الاجتماعي

فاتخذت الدول إجراءات ضرورية للنهوض بالمرأة ، كما كان لحركات التحرر العالمية و الحركة النسوية دور بارز في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فتبلور مفهوم التمكين السياسي للمرأة في مختلف المحافل و المؤتمرات الدولية، من خلال النصوص و المواد المختلفة الداعية و بصيغة الأمر و الإلزام إلى ضرورة العمل الجاد لإحداث التغيير المطلوب لتعزيز مكانة و دور المرأة في المجتمع، و ذلك من خلال إعمال آليات مختلفة و في المجالات المتعددة و لم تتخلف الجزائر على النداء الدولي خاصة بعد مصادقتها على الاتفاقيات الدولية المختلفة التي تسعى إلى تعزيز مكانة المرأة فتبنت من خلال دساتيرها المختلفة مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال و النساء كما تبنت في القانون العضوي للانتخابات النظام الحصصي الذي يكفل مشاركة المرأة في المجالس النيابية المحلية و الوطنية و من هنا تبرز إشكالية بحثنا و التي نطرحه فيما يلي :

إشكالية الدراسة:

شكلت المرأة ميدانا للصراع الإيديولوجي غداة استقلال الجزائر بين تيار إسلامي و مد شيوعي مما جعل النظام السياسي و رغم انتهاجه للاشتراكية الراديكالية يقف موقف الأب المحافظ على المرأة و تأميمها اجتماعيا و أخلاقيا فيعتبر وضع المرأة في مجتمعنا معضلة، فهي أحيانا تهاجم و أحيانا أخرى يدافع عنها و قلما تكون عنصر فاعل فهي تعاني التبعية في أغلب أحوالها، فالإشكال الذي يطرح هو كيف تحل معضلة تمكين المرأة في المجتمع الجزائري فهل يتم ذلك بشكل فوقي و من خلال قرارات سيادية و ترسانة من القوانين و التشريعات و التي تميزها تميزا إيجابيا و لو كان ذلك بشكل مؤقت ، أم بشكل عام و قاعدي يتخلل المجتمع من خلال تهيئة بيئة مجتمعية حاضنة لفكرة تمكين المرأة سياسيا فالتساؤل الذي يطرح في هذا الإطار يتمحور حول مدى ملائمة النظام الانتخابي الحصصي في الجزائر لهدف تمكين المرأة سياسيا .

- فكيف حقق النظام الحصصي الانتخابي التمكين السياسي للمرأة ؟
- كيف انعكست الزيادة العددية للنساء المنتخبات في المجالس المحلية و الوطنية على نوعية الأداء و جودته؟

و نفترض للإجابة على هذه التساؤلات المقولة التالية :

إن النظام الحصصي الانتخابي أعطى ضمانات واسعة لمشاركة المرأة في المجالس المنتخبة من خلال القانون العضوي 03/12 المؤرخ في جويلية 2012 الذي يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة و اعتماد السلطة على هذه الآلية أدى إلى تمكينها سياسيا.

أهمية الدراسة :

– إن قضايا المرأة من أهم الوسائل الضامنة لتحقيق رقي و ازدهار المجتمع باعتبارها شريك فاعل لا يمكن تجاهله و الاستغناء عنه.

–إن بحث التمكين السياسي للمرأة يؤدي إلى رفع قدراتها و تعزيز مكانتها في المجتمع .

– يشعر التمكين السياسي المرأة بالمسؤولية و الاعتماد على ذاتها و بالتالي قدرتها على اتخاذ القرار و تبوأ مراكز عليا في المجتمع .

– المساهمة في إرساء قواعد التمكين السياسي للمرأة الجزائرية من خلال تفعيل النظام الحصصي الانتخابي .

– أهداف الدراسة :

– تقليص الهوة بين واقع المرأة الذي يئن من ثقل الإرث الثقافي الذي يحول دون مشاركتها الفاعلة و إملاءات تشريع و المكانة التي يفرضها للمرأة .

– التعرف على مدى نجاعة القانون العضوي للانتخابات و النظام الحصصي في تحقيق تمكين المرأة سياسيا.

– إلخ

– القاء الضوء على توسيع حظوظ المرأة و القضاء على التمييز ضدها و كيف أثر البناء الاجتماعي و الثقافي في مشاركة المرأة السياسية من خلال تقليص الهوة بين واقع المرأة و إملاءات التشريع.

– تقييم نظام "الكوتا" في ظل الهيمنة الثقافية الذكورية و السلطة البطريركية التي تميز المجتمع الجزائري و معرفة إيجابيات النظام و سلبياته و انعكاساته على الممارسة السياسية للمرأة الجزائرية.

- تعزيز ثقة المجتمع في إمكانات المرأة و قدرتها على العمل السياسي و تعزيز النقاش حول تمثيل المرأة سياسيا وفق مقاربة النوع الاجتماعي.

و اتبعنا في دراستنا المنهج الوصف التحليلي لمتغيرات البحث و الذي نفصله من خلال العناصر التالية :

- مفاهيم الدراسة .

- التمكين السياسي للمرأة بين الواقع و النصوص.

- النظام الانتخابي الحصصي آلية للتمكين للمرأة.

- تقييم النظام الانتخابي الحصصي و مدى تحقيه لهدف التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

- و نختم بحثنا بأهم النتائج و التوصيات.

أولا – مفاهيم الدراسة :

1- التمكين:

ينطبق مفهوم التمكين على الفئات المحرومة و المهمشة اجتماعيا كافة منها المرأة و لكن تمكين المرأة ينتمي على عناصر فريدة منها : أن المرأة فئة متنوعة من الأفراد تتقاطع مع كل هذه الفئات الأخرى و أن العلاقات العائلية هي سبب مركزي لعدم تمكين المرأة كما يتطلب تمكين المرأة إحداث تغيرات نمطية في صورة المرأة المقترنة بالعوامل الاجتماعية و النظام الاقتصادي و السياسي الذي تعيش فيه (**تمكين المرأة بيئة مساعدة و ثقافة داعمة، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،الجهاز المركزي للإحصاء،العراق،ص16**)

كما ارتبط مفهوم تمكين المرأة بحركات التحرر في العالم و قد ركز هذا المفهوم على التمكين الجماعي الذي يتحدى الأنماط السائدة حول علاقات الجنس وتم استخدامه بشكل واضح في السبعينات، من أجل إطلاق النضال في سبيل العدالة الاجتماعية و المساواة بين الرجل و المرأة (**عطية منى خزام خليل،(2016) ص. 409**)

و تعرف "كابير" التمكين أنه:" زيادة قدرة الناس على صنع خيارات إستراتيجية في حياتهم في مجال كانت فيه هذه القدرة غير متاحة سابقا"(**تمكين المرأة،نفس المرجع السابق و نفس الصفحة**).

و يعرف التمكين كذلك أنه: إستراتيجية يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد و الجماعات أن تتحكم في ظروفها و تستطيع إنجاز أهدافها، و هكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها و غيرها (**عطية منى خزام خليل،ص412،مرجع سابق**)

فهو نوع من الدعم الخارجي من قبل السلطة المستنيرة في المجتمع و التي يفترض أن تنظر بروح المسؤولية إلى كافة المواطنين دفعا لمسيرة التطوير و التنمية في المجتمع من خلال إعطاء مزيد من المسؤولية و سلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد في كل المستويات.

– 2 التمكين السياسي :

أما التمكين السياسي كبعد من أبعاد التمكين عامة هو : عملية مركبة تتطلب تبني سياسات و إجراءات و هياكل مؤسساتية و قانونية بهدف التغلب على أشكال التمييز و ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع. (**رويدا المعايطة و آخرون،2010،ص.22**).

كما يعرف "بيير سفورد" و "كروفت" التمكين أنه: عملية مرتبطة بالديمقراطية و يتضح ذلك من خلال المداخل الأساسية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية و حث المواطنين على قبول التصورات و المشاركة، كما أن التمكين من الحقوق يضع في اعتباره الديمقراطية القائمة للوصول للعدالة و المساواة (**السروجي طلعت مصطفى، 2009،ص.328**)

و نصت المادة الثانية من إعلان بكين لسنة 1995 :" إن تمكين المرأة و مشاركتها الكاملة على قدم المساواة في

جميع جوانب الحياة للمجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار و بلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة و التنمية و السلم (إعلان مناهج عمل بكين في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، سبتمبر1995، ص03)، و يعرف "صابر بلول" التمكين السياسي للمرأة أنه " جعل المرأة ممتلكة للقوة و الإمكانيات و القدرة لتكون عنصر فاعل في عملية التغير فمفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق ذات المرأة و حضورها

في أرض الواقع بتعزيز قدرتها على المشاركة السياسية و إيصالها إلى مواقع اتخاذ القرار (**بلول صابر، 2009،ص ص.650-651**.)

-3 المرأة :هي نوع اجتماعي مختلف عن الرجل ، و هي فاعلة اجتماعيا و تجد نفسها في وضعيات مختلفة و متقلبة مضطرة للقيام بردات فعل و اتخاذ القرار و المواقف و المبادرات في ظروف قياسية من أجل استغلال مجموع الفرص المتاحة لها للدفاع عن مصالحها و مكانتها و الكسب و مضاعفة ممتلكتها المادية و الرمزية (غماري طيبي و آخرون، 2011،ص.185) و حتى يتسنى لنا تقييم مشاركة المرأة سياسيا و مدى تمكينها فإننا نشير إلى نسبة النساء مقارنة بالذكور في الجزائر بحسب ما ورد في تقرير الديوان الوطني للإحصائيات فعدد سكان الجزائر بلغ سنة 2016 أربعين مليون نسمة و قدر عدد الذكور ب: 20،23 مليون أي بنسبة 50،63% مقابل 19،72 مليون من الإناث أي بنسبة 49،37% و هذا يقودنا إلى القول أنه لا توجد فروق كبيرة بين الرجل و المرأة في التعداد السكاني فهي فعلا تمثل نصف المجتمع (**منصوري سفيان التنمية، 2018،ص.55**)

- 4 النظام الانتخابي الحصصي :

يمثل نظام الحصص النسبية المخصصة للنساء آلية لدعم مشاركة المرأة في العمل السياسي في الدول عامة و في الجزائر خاصة في إطار توسيع حظوظهن في المشاركة لضمان التمتع بالحقوق(**زهيدة رباحي2016،ص44**.) فلقد نص القانون العضوي للانتخابات 12-03 المؤرخ في جانفي 2012 على منح نسب معينة للحصول على مقاعد على مستوى كل من المجالس المحلية و الوطنية و ذلك بهدف تمكين المرأة من التمثيل السياسي ، فهو أسرع مسار نحو تحقيق التمكين السياسي للمرأة و تحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة وفق التوزيعات التالية :

-أ - بالنسبة لعضوية المجلس الشعبي الوطني :

. حددت نسبة 20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة .

. نسبة 30% عندما يكون عدد المقاعد يفوق خمس مقاعد.

. نسبة 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر مقعدا.

. نسبة 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق إثنان و ثلاثون مقعد .

. نسبة 50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

- ب- بالنسبة لعضوية المجالس المحلية :

-1- الولائية :

. إذا كان عدد المقاعد بين 35و 47 مقعد فالنسبة هي 30% .

. إذا كان عدد المقاعد بين 51و 55 مقعد فالنسبة هي 35% .

-2- البلدية :

. 30% للبلدية التي يفوق عدد سكانها 20000 نسمة.

ثانيا–التمكين السياسي للمرأة بين الواقع و القانون:

لقد حاولت السلطة في الجزائر و منذ الاستقلال إعادة تشكيل التراتبات الاجتماعية بما يسمح للمرأة من لعب العديد من الأدوار و بما يعزز مكانتها في الفضاء العام و يحقق تمكينها،فمن خلال تتبعنا لمسار التشريع في الجزائر نلاحظ أنه و في كل المسائل المتعلقة بالمرأة سواء في قانون العمل أو تشريع الأسرة أو قانون الوظيف العمومي أو الدساتير التي تكفل الحقوق و الحريات و غيرها من القوانين ، جاءت قاطعة و ملزمة في كل ما يتعلق بالمرأة متفقة في ذلك مع الخطاب السياسي الذي يكرس تمكين المرأة في كل الميادين، لكن تحقيق ذلك في واقع المجتمع لم يكن هينا و هذا للطبيعة الثقافية المحافظة بحكم الإرث التاريخي و الديني الذي كان يحصر مكانة المرأة في الأسرة و العائلة لا غير،و من هنا برزت الفجوة الكبيرة بين إملاءات القوانين و ما تفرضه من مكانة للمرأة و بين رفض المجتمع لهذا الوضع الجديد مما ضيق الخناق على عمل المرأة في الفضاء العام و قزم دورها خاصة في مجال المشاركة السياسية ، و لقد مثلت الانتخابات بمستوياتها المختلفة مناسبة متكررة للتعبير عن تلك الفجوة بين إرادة السلطة و ثقافة المجتمع (**يوسف أحمد أحمد ،مسعد نيفين و آخرون، 2008،ص.100**) و لقد ظهر في الجزائر مفكرون أثروا على الثقافة الوطنية أيما تأثير و من بينهم المفكر الجزائري مالك بن نبي الذي أخذ بمبدأ الإسلام البراغماتي و الذي يربط الفكر بالعمل ففي كتابه بين الرشاد و التيه أسس لامرأة جزائرية تستمد معنى وجودها من مرجعيتها الدينية

و التاريخية و أن وجودها ينخرط في المثال القبلي كما أعطى أمثلة تاريخية مثل شخصية "الكاهنة" و "لالا فاطمة نسومر" في إشارة إلى الانتماء الأمازيغي مؤسس بذلك لمرجعية الحركة النسوية الوطنية من خلال الأخلاق و الدين ، و جاء في كتابه:"إن المرأة الجزائرية تنسجم منذ الخطوة الأولى مع وظيفة الدولة لأنها لا تعاني في ذاتها"عقدة الاستقلال الفردي" الذي يجعل الخضوع لمقتضيات الوظيفة صعبا"(**بن نبي مالك،ص. 47**)

فكما سبق و بينا في مفهوم التمكين عموما و استنادا لمتغير القوة سواء من حيث مصدرها أو توزيعها بأنه عملية منح سلطة و تحويلها من شخص لآخر و نجاح هذه العملية يتوقف على مدى استجابة الممكن له من حيث التقبل و الوعي (**نجية بولبير،مراد بن سعيد، 2018،ص.03**) و كذلك التمكين السياسي للمرأة فهو امتلاك للقوة و فعالية و احترافية في الأداء جاء نتيجة النضالات النسوية الطويلة من خلال الحركات الناشئة في الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية ،و كذلك الجزائر تأثرت بالمد النضالي فقد كانت "فضيلة مرابط" و من خلال كتابها " المرأة الجزائرية " و كتابها الثاني " الجزائريات " الذي ألفته سنة 1967 مؤسسة للحركة النسوية الجزائرية (**أحميدة عياشي ،2017،موقع إلكتروني**)

إذا فتمكين المرأة في الجزائر جاء وفقا لمقاربتين أساسيتين و هما:

– مقاربة المنح: و ذلك من خلال العمل على توسيع التواجد النسوي في المؤسسات الوطنية و المحلية و هو وضع ممنوح و معطى من السلطة للمرأة .

– مقاربة النضال: و هنا يظهر دور المرأة باعتبارها ذات فاعلة و عون في عملية التغير الاجتماعي من خلال العمل الجماعي للتحول ضد السلطة الأبوية في المجتمع، و التمكين هنا يقوم على الأخذ و الإرادة الحرة للمرأة (أحميدة العياشي،نفس المرجع)و لكن و لتسريع عملية تمكين المرأة في المجتمع و التغلب على العوائق و الصعوبات كانت النصوص التشريعية من أهم آليات التمكين في الجزائر خاصة في الميدان السياسي عن طريق القانون العضوي للانتخابات الذي أعطى و فرض للمرأة حصصا محددة في المجالس المنتخبة، كما يرجع ذلك إلى التحولات العالمية الجديدة في ظل العولمة مما أدى إلى التحول في دور الدولة لتصبح شريك فاعل مع المجتمع المدني و تتقاسم السلطة بينها و شعبها في ظل نظام الديمقراطية التشاركية، و باعتبار المرأة شريحة هامة و كبيرة في المجتمع لا يمكن تجاهلها ، كان القانون العضوي للانتخابات آلية لتمكين المرأة سياسيا و هذا ما نبينه في العنصر التالي .

ثالثا– النظام الانتخابي الحصصي آلية لتمكين المرأة :

إن التعديل الدستوري لسنة 2008 في الجزائر أعطى ضمانات واسعة لمشاركة المرأة في المجالس المنتخبة من خلال القانون العضوي رقم 03/12 المؤرخ في جانفي 2012 و المتعلق بتوسيع تمثيلها سياسيا، و اعتماد السلطة السياسية في الجزائر على هذه الآلية القانونية أدى مؤسساتيا و شكليا إلى تحويل في تموضع المرأة و زيادة العدد النسوي في المجالس المنتخبة ، و لكن لطالما اصدم هذا القانون بواقع المجتمع و المعيق الذكوري مما استلزم إعادة النظر في تركيبة المجتمع و أبعاده القيمية بإيجاد حلول بديلة تكسر الصورة النمطية للمرأة في المجتمع من أهمها:

تكريس مبدأ المساواة بين المرأة و الرجل في الحقوق و الواجبات و إعادة الاعتبار للمرأة كشريك فاعل في الفضاء العام و ذلك ضمن نطاق الجندر الذي يعتبر الفوارق بين النساء و الرجال ثقافية تاريخية لا طبيعية دائمة ، فجسد النظام الانتخابي الحصصي هذه الفكرة فميز المرأة تميزا إيجابيا آنيا ساعدها لدخول المجالس المنتخبة المحلية و كذلك الشعبية الوطنية، و يعتبر هذا النظام أسرع مسار يحقق المشاركة السياسية للمرأة ، و ما تجدر الإشارة إليه في التجربة الجزائرية أن المرأة في المضمار السياسي كانت متواجدة منذ الاستقلال و ليس مثل بعض الدول العربية و الإسلامية التي لم تعرف مطلقا مشاركة للمرأة في غياب القوانين المؤسسة لذلك فقد انتزعت 30 امرأة مقاعدها في الانتخابات التشريعية لعام 2007 و هذا العدد و على محدوديته يقترب من عدد النساء المنتخبات في دول أخرى و هي تعمل بالنظام ألحصصي للانتخابات، فحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر في هذه المرحلة مثلت النساء المرشحات فيه نسبة14% من إجمالي مرشحيه و هي رسالة لها دلالتها من حيث التوجه البارز لإشراك المرأة في المعترك السياسي(**يوسف،أحمد أحمد،مسعد نيفين ،و آخرون، ص. 101 ،مرجع سابق**) حتى قبل تبني النظام الحصصي للانتخابات ، كما نقدم في ما يلي تمثيل بيانيا لتطور التمثيل النسوي البرلماني في الجزائر منذ سنة 1964 إلى غاية 2017 بناءا على إحصاءات منشورة في مجلة الداخلية الجزائرية ، حيث كان التمثيل النسوي ضئيل جدا قبل سنة 2002 و تراوح صعودا و نزولا بين نسب 2% إلى 5% إلى غاية سنة 2012 أين عرف قفزة كبيرة في التمثيل النسوي تزامنا مع تبني النظام الانتخابي الحصصي.

- شكل رقم (1)

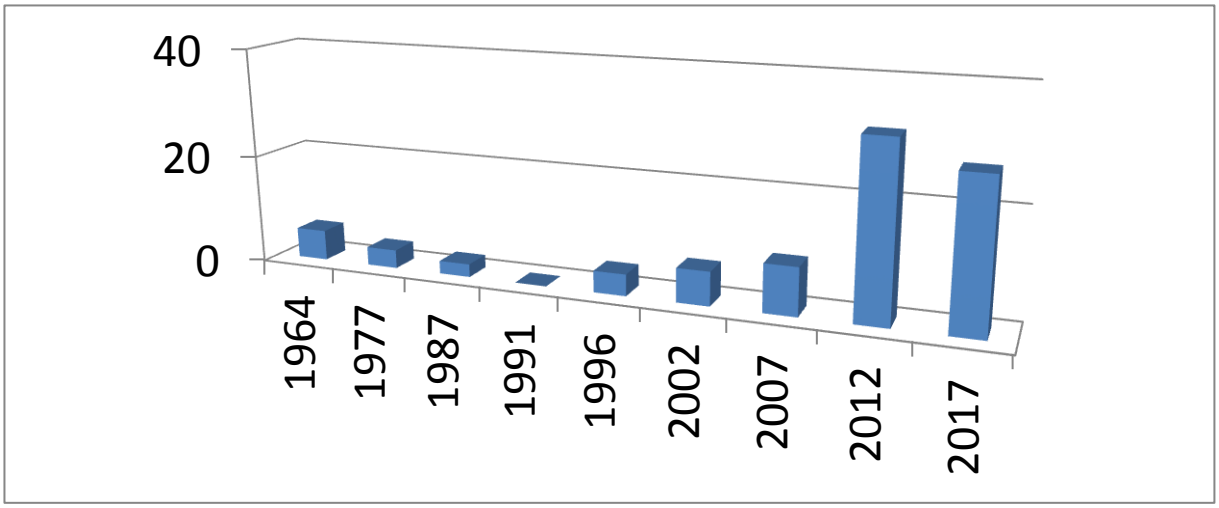

- عنوان الشكل : تطور التمثيل النسوي البرلماني في الجزائر.

و دوليا قفزت الجزائر من المرتبة 115عالميا إلى المرتبة 25 لتحتل الصدارة عربيا بفضل النظام الحصصي و ذلك خلال سنة 2012(**يوسف بن يزة،2014**)

و قد أحاط المشرع الجزائري هذا النظام الانتخابي بضمانات تكفل تطبيقه فهو جاء بالصيغة الإلزامية و المفروضة، فيجب أن يبين التصريح بالترشح جنس المرشح كما ترفض كل قائمة مخالفة لأحكام القانون زيادة على الحافز المادي المقدم من الدولة للأحزاب السياسية بحسب عدد المرشحات المنتخبات في المجالس كما نص القانون على نسب مشاركة المرأة في القوائم المرشحة تحت طائلة الرفض في حالة عدم استيفائها النسب المحددة .

تندرج آلية النظام الانتخابي الحصصي ضمن التخطيط لمواجهة التمييز النوعي ضد المرأة من خلال مواجهته بتمييز إيجابي لصالح المرأة لا نهدف منه إلى تغليب المرأة على الرجل أو تحقيق أوضاع ممتازة لها مقارنة بالرجل و لكن نسعى من خلاله إلى إرساء قواعد لعدالة النوع الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية و القانونية السائدة بين كل من الرجل و المرأة و المساواة بينهما من خلال القانون بنصه و روحه مما يحقق المواطنة الكاملة لكليهما

(**خزام خليل منى عطية ،ص409،مرجع سابق**)، فالتمييز النوعي ضد المرأة هو معاملتها بطريقة غير منصفة على الرغم من وجود أحكام للمساواة في الدساتير إلا أن المعاملة غير المنصفة يقررها العرف و روابط القرابة و التعاليم

الراسخة في المجتمع لذلك ينبغي تحرير المرأة من أسر العلاقات الاجتماعية المفروضة و الانتقال إلى علاقة حكم محايد هو الدولة (**ص394،نفس المرجع**)

و لكن السؤال الملح هو : هل تمكنت فعلا الدولة من خلال استراتيجيتها القانونية لاسيما النظام الانتخابي الحصصي من القضاء على التمييز ضد المرأة في الجزائر و تجاوز كل العقبات و العراقيل التي تحول دون تمكينها سياسيا؟

هذا ما حاولنا الإجابة عليه في العنصر الموالي:

رابعا– تقييم النظام الانتخابي الحصصي :

إن السياسة الانتخابية تمثل شاهدا على عملية تمكين المرأة سياسيا، و هذا يتحقق عندما تفتح السلطة الحاكمة النظام السياسي لصالح التمثيل النسوي خاصة الوصول إلى البرلمان فسياسات التنظيم المؤسساتي التي كانت تحصر دور الدولة في الحماية فقط قد خرجت عن هذا الحيز الضيق فهي الآن تعمل على تحقيق الرفاه من خلال تخفيف عوائق نفاذ المرأة إلى الحقل السياسي (**نجية بولبير ص6 ، مرجع سابق**)، ففي هذا الإطار و نظرا لتضافر العديد من الأسباب و العوامل التي شكلت معيقات صعبة تواجه المرأة الجزائرية في مسار عملها السياسي، عملت الجزائر على الأخذ بالنظام الانتخابي الحصصي لمساعدة المرأة و تحقيق تواجدها في المجالس المنتخبة و من أهم هذه المعيقات هي :

– العوامل الاجتماعية و الثقافية : الموروثة من أوضاع تاريخية سابقة تضيق دور المرأة و تحصره في أطر جامدة لا تتعدى حياتها الخاصة ، مما أدى إلى عزوف المرأة عن العمل السياسي و ضعف مشاركتها.

– العوامل الاقتصادية و المتمثلة فيما يعرف بتأنيث الفقر، وضعف فرص حصولها على العمل كما أنها حتى و إن وجدت عمل فيكون ذلك مقابل أجر زهيد مما جعل التفكير في العمل السياسي نوع من البذخ الفكري لا تتجرأ المرأة عليه ، مما استدعى العمل على مستويين هامين :

– المستوى الأول: يتعلق بتكافؤ الفرص في الوصول إلى مناصب العمل.

– المستوى الثاني: تحقيق كفاية المرأة الاقتصادية وضمان استقلالها المادي و بالتالي قدرتها على الممارسة السياسية.

وقد عرف هذا النظام جدلا كبيرا في المجتمع الجزائري بين مؤيد و معارض له ، فأصحاب الاتجاه الذكوري في الممارسة السياسية يرون أن كل امرأة تتحصل على مقعد في التمثيل في المجلس المحلي أو الشعبي الوطني يكون على حساب مرشح رجل ، مما شكل إزعاجا كبيرا لهم خاصة و أنهم لا يؤمنون بقدرات المرأة على العمل السياسي ، فهذا الحل المؤقت هو تمييز للمرأة على حساب مبادئ الديمقراطية حسب زعمهم كما أن وصولها للمراكز النيابية ناتج عن تمتعها بدعم السلطة و النفوذ مما يجعلها موالية في عملها لمصالح السلطة الحاكمة أكثر من دفاعها على مصلح الناخبين(**زهيدة رباحي، 2016،ص 46،مرجع سابق**)ففي العمل بهذا النظام خرق واضح لمبدأ المساواة الفعلية بين النساء و الرجال مما جعل المرأة المنافس المدلل الذي يفتقر للكفاءة و الفاعلية في ميدان العمل السياسي و جعل وجودها شكلي فقط يجمل الواجهة الديمقراطية التي تتغنى بها السلطة في كل المناسبات ، فقد استخدم معارضو القانون العضوي للانتخابات مبدأ المساواة الذي تخرقه الدولة و نادوا بعدم دستوريته فهم يشددون عليه في هذا المجال و يغفلون عنه في مجالات أخرى، مثل وصول المرأة بندية لمراكز صنع القرار و الحقائب الوزارية و غيرها من المراكز الحساسة في نظام السلطة و مؤسسات المجتمع، فالنزعة الذكورية طاغية على حجج معارضي النظام الانتخابي الحصصي دون أن يقدموا فعلا أسباب موضوعية و جادة تدعو للتخلي عن تطبيقه.

إذا فقد أصبح تواجد المرأة في العمل السياسي و التمثيل النيابي أمر واقع من خلال السلطة الفوقية في المجتمع و المتمثلة في القانون الذي فرضها فرضا على كل معارض لهذا التواجد ، فالمجتمع الجزائري مازال يعاني من العقلية القبلية المقدسة للسلطة الأبوية مما جعل المرأة تعاني في ميدان العمل السياسي و حال دون بروزها كفاعل أساسي في الميدان (سفيان منصوري2018، ص.60)،لكن تسعى الطبقات المستنيرة في المجتمع تجاوز التطبيق الشكلي و الحرفي فقط للقانون الحصصي إلى الاهتمام بالتكوين السياسي الفني و المتخصص للرقي المرأة السياسية و استقطاب "المرأة النخبة" في كافة المجالات و التخصصات و محاربة الرداءة في الأداء و تحقيق الفاعلية(**عبد القادر علال 2018،ص.262**) و بهذا نحقق نجاح النظام الانتخابي الحصصي الذي أثر فعلا على التركيبة الجندرية في المجالس المنتخبة كما أهتم بمخرجات هذه العملية من حيث النوعية و الفاعلية.

إن المعالجة القانونية الهادفة لتمكين المرأة إيجابية إلى أبعد حد فالقانون يكفل ديمومة و استمرارية عمل المرأة في كل الميادين و في الميدان السياسي خاصة ، لكنها غير كافية وحدها بل لابد من تضافر جهود جمة وعلى كافة الأصعدة لتفعيل دور المرأة في المجتمع و إدماجها في الحياة العامة، فالاكتفاء بالحل القانوني قد يكرس نظم تسلطية بعيدة عن الديمقراطية الحقة من خلال النظر إلى التمثيل النسوي باعتباره أقل كلفة من الناحية السياسية فالنساء لا يمثلن خطرا على صناع القرار بسبب محدودية خبرتهن في العمل السياسي مما يجعل الفجوة كبيرة بين اختيار النساء سلطويا و رفضهن مجتمعيا (أحمد يوسف أحمد ،ص100،مرجع سابق) فالتشريع يجب أن يعمل على وتيرة واحدة مع تطوير الذهنيات و الممارسات السائدة في البيئة الاجتماعية ، فالنص موجود لكن الفعل الذي يفترض أن يتبعه مفقود و مع ذلك تبقى الجهود المبذولة في سبيل ترسيخ مبدأ المساواة و تمكين المرأة جديرة بأن تثمن و قابلة للتطوير(مجلة إنسانيات،2016، ص. 95) و منه نخلص إلى أهم النتائج و التوصيات .

خامسا – النتائج و التوصيات:

تتلخص أهم نتائج دراستنا في الآتي :

– رغم وجود إرادة سياسية واضحة و داعمة لوصول المرأة للمجالس المنتخبة و وجود خطاب سياسي إصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي ، إلا أن الواقع الاجتماعي للمرأة لا يمكن عزله عن الوضع السياسي و الاجتماعي العام المتميز بالتدهور و الخلل الملاحظ بين الحاكم و المحكوم و انعدام المصداقية السياسية.

– إن وجود المرأة في المجالس المنتخبة سيسهم في إحداث تغيير تدريجي في نظرة المجتمع للمرأة و سيؤدي إلى كسر الصورة النمطية لدور المرأة في الحياة العامة بسبب التعود على وجودها في الفضاء العام .

– إن زيادة التمثيل العددي للنساء في المجالس المنتخبة أحدث تحول جندري في الفائزين بالمقاعد النيابية لكن دون بحث في مخرجاته النوعية .

– ضعف عام في الوعي السياسي أدى إلى عزوف المرأة عن العمل السياسي رغم تواجدها الشكلي في المجالس المنتخبة .

– تسعى الجزائر من خلال توسيع مشاركة المرأة في المجال السياسي لتجاوز منطق التباهي بالمرأة كواجهة ديمقراطية بل تسعى لوضعها في لب استراتيجية شاملة للتنمية كقوة مؤثرة في المجتمع.

– إن النسب المخصصة للمرأة لا تعكس التواجد الفعلي لها في المجتمع فهي تمثل أكثر من 49% من مجموع السكان في الجزائر.

و منه نتوجه بأهم التوصيات :

– إعادة النظر في الإطار القانوني قصد الانتقال من النظام الحصصي إلى النظام القائم على التناصف في القوائم الانتخابية و ذلك لضمان مشاركة تعكس التواجد الفعلي للمرأة في المجتمع .

– توسيع تطبيق القانون العضوي 03-12 لتطبيقه في البلديات خاصة تلك التي يقل تعدادها السكاني عن 20000 نسمة.

– تعميم النظام الحصصي ليشمل القيادة الحزبية كأن تكون المرأة هي النائب المباشر بعد رئيس الحزب.

– تثمين برامج التكوين للمنتخبات في البرلمان و توسيعه ليشمل المرأة عموما .

– العمل على إرساء قواعد التنشئة السياسية بشكل قاعدي و من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة لتشمل كل من الرجل و المرأة على حد سواء.

المصادر والمراجع:

أولا– الكتب:

– **إعلان مناهج عمل بكين في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة**، سبتمبر(1995).

- المعايطة،رويدا وآخرون، (2010)، **النوع الاجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**،القاهرة:منظمة المرأة العربية.

- بن نبي،مالك،(2002)،**بين الرشاد و التيه**،دمشق: دار الفكر.

- **تمكين المرأة العربية بيئة مساعدة وثقافة داعمة**،العراق: اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،الجهاز المركزي للإحصاء.

– عطية ،منى خزام خليل،(2016)**سياسات الحماية الإجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة** المكتب الجامعي الحديث.

- يوسف،أحمد أحمد،مسعد،نيفين و آخرون (2008) ،**حال الأمة العربية**.

-مصطفى،طلعت السروجي،(2009)،**التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة**،مصر:المكتب الجامعي الحديث.

ثانيا – المجلات العلمية المحكمة و الدوريات:

– بلول ،صابر،(2009)التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات و التوجهات الدولية و الواقع ،**مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية** ، العدد2 ، المجلد 25 ،.

- بولبير،نجية،بن سعيد،مراد،(2018 جويليا)المرأة في البرلمانات العربية بين التمثيل و التمكين، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**،العدد13.

- رباحي ، زهيدة ،(2016 فيفري)ترقية المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة بين الضمانات و المعوقات ، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة** ، العدد 9.

- علال،عبد القادر،(2018 جوان) المشاركة السياسية للمرأة بين المحفزات و المعوقات،**مجلة الدراسات القانونية و الساسية** ،العدد2، (المجلد الرابع)

- غماري،طيبي و آخرون، (2011)، السلطة الاجتماعية للمرأة الجزائرية بين التصور العام و الواقع الثقافي،**الناصرية للبحوث الاجتماعية و التاريخية**، العدد الأول،.

- **مجلة إنسانيات المرأة في البلدان العربية:التغيرات الاجتماعية و السياسية**، (2016 أكتوبر) السنة العشرون،عدد74 .

-بن يزة،يوسف، (2014 جويليا) المرأة و التمنية البشرية في شمال إفريقيا- إنجازات و إشكالات-**المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**،العدد7.

-منصوري سفيان، (2018)،المرأة و التنمية الإنسانية في الجزائر، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**،العدد12.

-مجلة الداخلية الجزائرية (2018 مارس) العدد الأول.

ثالثا- المواقع الإلكترونية:

- العياشي أحميدة(2017)،مالك بن نبي...مرافعة من أجل حركة نسوية إسلامية،على الموقع الإلكتروني: Binbadis-net/archives/2094 قمنا بزيارة الموقع في:07 /2018/11.